إعادة ضبط العلاقات الروسية الأمريكية وتداعياتها الإقليمية والدولية

(أراء حول الخليج، جدة، مايو 2025)

د. نـورهان الشيـخ*

أثارت الانعطافات التى تشهدها السياسة الأمريكية منذ وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، خاصة تجاه روسيا، تساؤلات عدة حول دوافعها وتداعياتها، وما إذا كانت مجرد خطوات تكتيكية أم توجهات استراتيجية. ورغم أن الكثيرين يعتبروا نهج ترامب غير متوقع ويمثل خروجاً عن التوجه الأمريكى والمبادئ الحاكمة له، فإنه فى واقع الأمر يتسق مع الخط العام الذى حكم العلاقات بين البلدين على مدى القرن الماضى، والتى كثيرا ما شهدت تصعيداً وصل إلى "حافة الهوية" والمواجهة النووية بين البلدين يعقبها انفراج وتهدئة، كما حدث عقب الأزمة الكوبية مطلع الستينات، ومع إدارة ريجان حتى مجئ جورباتشوف منتصف الثمانينات. إن التناقضات الجوهرية بين موسكو وواشنطن حول مدى واسع من القضايا يصعب على البلدين تجاوزها تماماً، الأمر الذى لا يسمح بتطوير تعاون مستقر ومستدام بينهما، إلا إنهما لا يجدا مفر من التفاهم من آن لأخر حتى لا ينزلق العالم لحرب عالمية نووية.

فى هذا السياق، يمكن اعتبار خطوات ومبادرات ترامب محاولة لتهذيب السياسة الأمريكية وضبط إيقاعها وتوجهاتها عقب تصعيد شديد من جانب إدارة بايدن وتهديد بإندلاع حرب عالمية ثالثة نووية بالضرورة. هذا فضلاً عن المنظور الحاكم لإدارة ترامب الذى رأى أن بلاده أصبحت بنك يصرف المساعدات للدول الأخرى فقط، ومن ثم يتعين التخفيف من الأعباء وزيادة العوائد عبر توظيف جيد للسياسة الخارجية، وأن يكون الاقتصاد ومنطق الصفقات هو المحرك القائد للسياسة الأمريكية من وجهة نظره. فقد كانت الأزمة المالية 2008 كاشفة عن إشكاليات هيكلية متراكمة يعانى منها الاقتصاد الأمريكى، ولم تنجح الإدارات الأمريكية المتتالية على مدى ما يزيد عن العقد ونصف فى التعافى التام منها وإستعادة قوة ونشاط الاقتصاد، مما أدى إلى تجاوز الدين الأمريكى 36 تريليون دولار وتباطئ النمو، وزيادة معدلات التضخم والبطالة، ومخاوف من دخول الاقتصاد الأمريكى فى حالة ركود، هذا إلى جانب العديد من المشكلات الاجتماعية المتفاقمة وأهمها اللاجئين وضبط الحدود. إن ترامب يدرك عمق الأزمات فى الداخل الأمريكى، وبدلا من الهروب منها لأزمات خارجية كسابقيه فإنه اختار العمل على مواجهتها بحزمة من السياسات لوقف استنزاف الاقتصاد الأمريكى، وتعظيم العوائد من الشركاء قبل المنافسين.

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

تعتبر التسوية فى أوكرانيا أحد أهم أبعاد هذا التوجه الترامبى، فقد أدت الأزمة الأوكرانية إلى تصعيد غير مسبوق، حتى فى العهد السوفيتى، بين واشنطن وموسكو، ففى أوج الأزمة الكوبية ظلت السفارات تعمل فى البلدين وكان للسفير السوفيتى فى واشنطن دور محورى فى إنفراج الأزمة. لكن مع الأزمة الأوكرانية وصلت العلاقات الأمريكية الروسية إلى "الصفر وحتى أقل من الصفر"، على حد وصف المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، إلا إن مسؤولية البلدين عن الاستقرار العالمي والاستراتيجي فرضت عودة الحوار بينهما. ومثلت المكالمة الأولى بين ترامب وبوتين يوم 12 فبراير خرقاً للجليد المتراكم لثلاثة أعوام بين البيت الأبيض والكرملين حيث نجحت فى بلورة خارطة طريق لعودة العلاقات بين البلدين، والتى كانت مفاوضات وزيرى الخارجية الروسى والأمريكى فى الرياض فى 18 فبراير الخطوة الأولى باتجاهها، ولتتوالى الاتصالات والمفاوضات بين الجانبين. وتشمل المباحثات مدى واسع من القضايا منها استئناف عمل السفارات كنقطة بدء، وهو ما تم بحثه والاتفاق عليه بالفعل خلال مباحثات إسطنبول بين مسئولى البلدين فى 27 فبراير حيث وافقت واشنطن على تعيين ألكسندر دارتشييف سفيرا جديدا لروسيا بالولايات المتحدة. كما زار المبعوث الخاص للرئيس الروسي المعني بالشؤون الاقتصادية واشنطن، يوم 3 أبريل، فى أول زيارة لمسؤول روسي رفيع إلى واشنطن منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا في فبراير 2022، وزار المبعوث الأمريكي الخاص ستيفن ويتكوف روسيا ثلاث مرات ألتقى خلالها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لبحث وقف إطلاق النار وتسوية الأزمة الأوكرانية والإعداد للقمة الروسية الأمريكية بين بوتين وترامب.

أولاً: التفاهمات الأمريكية الروسية حول أوكرانيا:

كما كانت الحرب الأوكرانية هى مفجر التصعيد بين البلدين فإنها مفتاح التفاهمات فيما بينهما، وخلال حملته الانتخابية أعلن ترامب مراراً أنه قادر على انهاء الحرب فى 24 ساعة وأنه لو كان فى البيت الأبيض لما كانت الحرب قد اندلعت أصلاً، واعتبر السلام فى أوكرانيا أحد أهم أولوياته خلال أول مائة يوم له فى الرئاسة. وفي تحول جذرى عن سياسة سلفه جو بايدن، دفع ترامب بمشروع قرار في الأمم المتحدة يدعو إلى إنهاء الحرب بين أوكرانيا وروسيا دون التطرق إلى سلامة أراضي أوكرانيا، بل وهدد باستخدام الفيتو ضد أى تعديلات على المشروع حيث سعى أعضاء الاتحاد الأوروبي الأربعة في مجلس الأمن وبريطانيا تعديل النص لوصف روسيا بالمعتدي والتأكيد على وحدة أراضي أوكرانيا. ويبدو ترامب أكثر قبولا وتفهما للمطالب الروسية فيما يتعلق بالسيطرة على الأراضى التى ضمتها، وهو ما أشار إليه نائبه بقوله "الأرض مقابل السلام".

ولاشك أن حديث ترامب والبيت الأبيض عن السلام فى أوكرانيا هو تطور هام فى حد ذاته، إلا إنه يبدو سلام أصعب مما توقعه ترامب، فكل ما تم الاتفاق عليه هو وقف إستهداف البنية التحتية للطاقة لمدة شهر، وتم خرق الاتفاق من جانب كييف. وهناك مدى واسع من التفاصيل يتعين الاتفاق عليها بين موسكو وكييف، وهو الأمر الذى بدا واضحاً خلال المحادثات بشأن ضمان سلامة الملاحة في البحر الأسود والصادرات الزراعية الروسية يوم 25 مارس بين واشنطن وكل من روسيا وأوكرانيا على حدة فى الرياض، حيث طالبت روسيا بإجراءات عدة تتضمن رفع القيود والعقوبات عن البنك الزراعى الروسى وإعادة ربطه بنظام سويفت، وكذلك عن شركات تصدير المواد الغذائية وتلك المنتجة والمصدرة للأغذية والأسمدة، وعن السفن وشركات التأمين على الشحن، وغيرها من الأمور الدقيقة قبل استئناف تصدير الحبوب الأوكرانية.

إلى جانب مجموعة من التحديات التى تبطئ الوصول إلى تسوية تنهى الحرب. أهمها توتر العلاقة بين ترامب وزيلنيسكى على خلفية إصرار الأخير على ضمانات أمنية لشخصه ولأوكرانيا من الولايات المتحدة، فى حين يريد ترامب وقف غير مشروط لإطلاق النار، وهو الأمر الذى انعكس فى المشادة التى حدثت بينهما فى البيت الأبيض يوم 28 فبراير، وما سبقها من انتقادات عدة وجهها ترامب إلى زيلينسكي ووصفه بـ "الديكتاتور"، داعيا إياه إلى إجراء انتخابات رئاسية جديدة حيث انتهت ولايته في مايو 2024، وتم إلغاء الانتخابات الرئاسية الأوكرانية المقررة بسبب الأحكام العرفية والتعبئة العامة، فى حين يدرك زيلنيسكى أن بقائه فى السلطة رهن باستمرار الحرب.

كما رفض ترامب انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلسى "الناتو"، بل وعبر عن تفهمه لموقف روسيا المعارض لذلك. هذا إلى جانب الخلاف حول المساعدات الأمريكية لأوكرانيا حيث أكد ترامب أن الولايات المتحدة أنفقت على دعم أوكرانيا أكثر من 350 مليار دولار، وأنها قروض يتعين على كييف ردها. بينما رفض زيلنيسكى تصريحات ترامب مشيرا أن أوكرانيا تلقت 100 مليار فقط من واشنطن وأنه ليس مستعدا حتى لمناقشة سداد هذا المبلغ لواشنطن لأنه كان منحة وليس قرضاً. فضلاً عن كون زيلينسكى محسوباً على بايدن والديمقراطيين بالنظر للعلاقات الوثيقة بين الأثنين وكذلك بين هانتر، ابن بايدن، وزيلنيسكى. زاد من الهوة بين ترامب وزيلنيسكى رفض الأخير التوقيع على "اتفاقية المعادن النادرة" وتقضى بإنشاء صندوق تسيطر عليه الولايات المتحدة ستساهم فيه أوكرانيا بعائداتها من تسييل الموارد الطبيعية في المستقبل، بما في ذلك المعادن الأساسية والنفط والغاز. واعتبر ترامب أن هذه العوائد سداداً لديون كييف المقدمة خلال الحرب، بالإضافة إلى المساعدات المستقبلية لها، وأن الموافقة عليها ليس منحة من زيلنيسكى ولكن إلزام. إلا إن زيلنيسكى أصر على المقايضة ومنحه ضمانات أمنية للسير مع ترامب فى

طريق السلام واتفاقية المعادن معاً، واعتبر المسودة الثانية من الاتفاقية غير مقبولة نظراً لكونها تعطى كافة العوائد لواشنطن وليس النصف كما تضمنت المسودة الأولى، كما إنها تتضمن بنود قد تحول دون انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبى مستقبلاً.

يزيد الأمر صعوبة الموقف البريطانى والأوروبى الداعم لزيلنيسكى واستمرار الحرب، وتشكيل مايسمى "تحالف الراغبين" لدعم أوكرانيا والذى عقد اجتماعه الأول فى لندن فى 2 مارس وشارك فيه قادة خمسة عشر دول أوروبية إلى جانب الأمين العام للناتو، واستضافت باريس اجتماعه الثانى فى 27 مارس لبحث سبل تعزيز الدعم العسكري والسياسي لأوكرانيا. فقد قاد رئيس الوزراء البريطانى كير ستارمر والرئيس الفرنسى ماكرون الجهود الأوروبية لإقناع ترامب بعدم التسرع في التوصل إلى وقف إطلاق النار وتقديم ضمانات أمنية لأوكرانيا، وقدما له خطة لنشر قوات حفظ سلام أوروبية في أوكرانيا وهو ما ترفضه روسيا تماماً وتعتبره تدخل للناتو فى الصراع مع أوكرانيا.

لقد بدأت عملية التسوية فى أوكرانيا وتبدو واشنطن وموسكو عازمتان على الوصول إلى السلام مهما طال الطريق إليه وكثرت العثرات، وربما حديث واشنطن المتكرر عن انتخابات رئاسية أوكرانية مقبلة هو محاولة لتسريع هذه العملية والإيقاف التام للحرب.

ثانياً: اتفاق المعادن بين روسيا والولايات المتحدة:

فى إطار سعى الرئيس بوتين لمخاطبة ترامب باللغة التى يفضلها ويستجيب لها، وإعطاءه مكسب مهم فى المقابل، وتحييد الورقة الوحيدة المتبقية لزيلنيسكى، عرض بوتين على الولايات المتحدة المشاركة في التنقيب عن المعادن النادرة فى روسيا والأراضي الروسية الجديدة أى منطقة الدونباس التى ضمتها موسكو، ومن المعروف أن ثروات أوكرانيا من المعادن تتركز فى هذه المنطقة التى أصبحت تحت السيطرة الروسية. وتتمتع المعادن الأرضية النادرة والمعادن الحيوية الأخرى، بأهمية كبيرة حيث تعتبر ضرورية لانتاج الرقائق، وللصناعات التكنولوجية المتقدمة المدنية والعسكرية، والإلكترونيات الدقيقة، والطاقة، وفي إنشاء البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، وتحظى باهتمام خاص من جانب ترامب فى إطار سعيه لكسر هيمنة الصين على هذا المجال.

وتعتبر روسيا واحدة من الدول الرائدة بلا منازع في احتياطيات هذه المعادن الأرضية النادرة، ولديها احتياطات ضخمة منها في الشمال وفي مورمانسك وفي القوقاز وفي قبردينو بلقاريا وفي الشرق الأقصى وفي مقاطعة إيركوتسك وفي ياكوتيا وفي توفا. وتعد روسيا أكبر

منتج ومصدر للبالاديوم فى العالم، 40% من الصادرات العالمية، ويعد مكون ضرورى لصناعة الرقائق الإلكترونية، وتستحوذ على 15% من صادرات البلاتينيوم، و10% من صادرات النيكل، وغيرها.

وقد أشار كيريل دميتريف، الرئيس التنفيذي لصندوق الاستثمار المباشر الروسي وعضو فريق التفاوض الروسي في المحادثات مع المسؤولين الأمريكيين في السعودية، إن موسكو وواشنطن بدأتا محادثات بشأن المعادن الأرضية النادرة ومشروعات أخرى في روسيا، وأن بعض الشركات الأمريكية أبدت اهتماماً بهذه المشروعات بالفعل.

ثالثاً: تداعيات التقارب الأمريكى الروسى:

إن تداعيات الإنفراج فى العلاقات الأمريكية الروسية يؤثر حتما على مستقبل التعاون بينهما، إلا إنه يتجاوز البلدين، وله إرتدادات فى اتجاهات عدة، يمكن إيجازها على النحو التالى.

1. مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية وهيكل النظام الدولى:

لقد نجح ترامب فى تلجيم التصعيد الأمريكى الروسى وزحزحته عن حافة الهاوية، إلا إن الهوة بين البلدين يصعب تجاوزها بين ليلة وضحاها لاسيما فى دولة كالولايات المتحدة تلعب فيها المؤسسات دور حاسم ومؤثر. وإلى جانب التباعد الذى لم يتم تجاوزه بالكامل فى أوكرانيا على النحو السابق بيانه، هناك مدى كبير من القضايا التى سيتعين صياغة تفاهمات بشأنها بين واشنطن وموسكو. من أهمها قضايا التوازن الاستراتيجى، نظرا لكونهما أكبر دولتين نوويتين وتمتلكان معا حوالي 90% من الرؤوس الحربية النووية في العالم، وتعتبر من القضايا الملحة خاصة بعد تعليق روسيا مشاركتها في معاهدة "ستارت الجديدة" مع الولايات المتحدة المتعلقة بخفض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها، فى 21 فبراير 2023، والتى كانت الاتفاقية الوحيدة المتبقية لمراقبة الأسلحة النووية بين البلدين بعد انسحابهما من الاتفاقات الأخرى للحد من التسلح. كذلك، تنظيم التنافس فى مجال الفضاء والمجال السيبرانى، وبلورة التفاهمات حول القضايا الإقليمية الممتدة من الفضاء السوفيتى إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وصولا لأمريكا اللاتينية.

فى هذا السياق، يصعب تصور حدوث تغير جذرى فى العلاقات الأمريكية الروسية، فالصدع الذى احدثته الأزمة الأوكرانية والعدد الهائل من العقوبات المفروضة على روسيا، والتى يعود بعضها للحقبة السوفيتية، سيظل حجر عثرة تعوق التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين، وسيحتاج الأمر إلى وقت طويل يتجاوز فترة رئاسة ترامب. لقد بدأ بالفعل الحوار بين البلدين

وهى خطوة إيجابية بعد قطيعة دامت ثلاث سنوات إلا إن الحصاد سيتركز فى المستقبل القريب على إزالة الركام الذى يعوق إطلاق التعاون بين الجانبين، قبل انطلاقة حقيقية له.

فى ضوء ما تقدم، سيستمر هيكل النظام الدولى متعدد القوى، مع تصدر الولايات المتحدة والصين وروسيا القوى الكبرى به، وصعود لافت للهند، وتراجع أوروبى نسبى لاسيما مع المشكلات الاقتصادية التى تعتصر الاقتصاد الألمانى، أكبر اقتصادات منطقة اليورو. وربما سيكون العامل الأكثر تأثيراً على خريطة التحالفات فى الأجل القصير هو التعريفات الجمركية التى قام الرئيس ترامب بفرضها فى 2 أبريل، على المنافسين والشركاء معاً والذي رأى أنهم يعاملوا الولايات المتحدة بطريقة غير منصفة، وغاب عنها روسيا لعدم وجود تجارة معها نظراً للعقوبات المفروضة عليها. الأمر الذى سيؤثر حتماً على خريطة الشراكات الاقتصادية وسيكون له انعكاسات سياسية واستراتيجية هامة. من أهمها توطيد التحالف القائم بين بكين وموسكو، وقد يدفع إلى انفتاح اقتصادى أكبر بين الاتحاد الأوروبى والصين وما يرتبط بذلك من توازن فى الموقف الأوروبى حال اندلاع مواجهة مستقبلية بين بكين وواشنطن حول تايوان.

2. مستقبل التحالف الامريكي– الأوروبي وحلف الناتو:

كان وصول ترامب إلى البيت الأبيض بمثابة الصدمة للأوروبيين نتيجة التناقضات الكبيرة بين توجهات ترامب وتلك الأوروبية التقليدية. وسرعان ما بدأ التصعيد بين الجانبين، فقد ذهب ترامب منفرداً إلى المفاوضات مع روسيا حول أوكرانيا فى تهميش واضح الأوروبيين الذين يعتبروا أنفسهم اصحاب الشأن ويتعين أن يكونوا جزءا من عملية التسوية، وعمق الموقف الأوروبى اللاحق على النحو السابق بيانه من التباعد بين مواقف واشنطن وبروكسل. يأتى هذا فى وقت تشهد العلاقة بين الجانبين توتراً على خلفية اتهام إدارة ترامب بدعم اليمين الشعبوى الأوروبى، وذلك على خلفية الانتقادات التى وجهها نائب الرئيس، جى دى فانس، خلال مؤتمر ميونيخ للدول الأوروبية والتى اعتبرتها الأخيرة "ضربة للمبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي" حيث خصص جزءًا كبيرًا من كلمته لانتقاد سياسات الرقابة في أوروبا، وإلغاء نتائج الانتخابات في رومانيا، معتبرًا أن الإجراءات التي تتخذها بعض الحكومات تضر بالديمقراطية وحرية التعبير. كما حملت تعليقات ترامب على الحكم الصادر ضد زعيمة كتلة حزب "التجمع الوطني" الفرنسي مارين لوبان تعاطفاً واضح للأخيرة، فقد رأى أن الحكم مشابه إلى حد كبير للملاحقات القضائية التي تعرض لها هو نفسه في الولايات المتحدة، وأن لوبان مُنعت من الترشح للانتخابات لمدة 5 سنوات، بينما هي المرشحة الرئيسية.

يضاف إلى ذلك القنبلة الاقتصادية التى فجرها ترامب يوم 2 أبريل بفرض تعريفات جمركية بلغت 20% على الواردات من الاتحاد الأوروبى، والتى عمقت الصدع فى العلاقات الأمريكية الأوروبية، ووصفتها المفوضية الأوروبية بأنها غير مبررة وتُلحق ضررًا اقتصاديًا بالطرفين وبالاقتصاد العالمي، وأنه من الأفضل التوصل إلى نتائج تفاوضية مع الولايات المتحدة، تكون متوازنة ومفيدة للطرفين. وفى 9 أبريل وافق الاتحاد الأوروبي على أول حزمة من الإجراءات الانتقامية لمواجهة الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على الصلب والألمنيوم، فى تصعيد يهدف إلى تسريع المفاوضات مع واشنطن فى هذا الخصوص.

على صعيد أخر، تتصاعد الهجمات الأمريكية على دول الناتو على النحو الذى يهز أسس الحلف. فقد هدد ترامب علنًا بعدم الدفاع عن الدول الأعضاء التي لا تلتزم بزيادة الإنفاق الدفاعي إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، بقوله " إذا لم يدفعوا فلن أدافع عنهم"، وهو رقم يتجاوز حتى الهدف الحالي البالغ 2%، والذى لم تحققه كل دول الحلف بعد. ومن المستبعد انسحاب واشنطن من الحلف حيث سبق وأن أقر الكونجرس تشريعًا عام 2023 يمنع أي رئيس أمريكي من سحب الولايات المتحدة من حلف الناتو دون موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ أو إجراء منفصل يقره الكونجرس. إلا إن مواقف ترامب تزعزع الثقة فى الحلف وتقوض منه عبر التشكيك في التزام واشنطن بالمادة 5 التي تنص على الدفاع المشترك. وتتعاطى الدوائر السياسية والعسكرية بجدية مع احتمالية انهيار الضمانات الأمنية الأمريكية، وبدأت بعض الدول زيادة ميزانياتها الدفاعية وتعزيز التعاون الأوروبى خارج إطار الناتو، وهو التوجه الذى تقوده فرنسا.

قد يتحلى الأوروبيون بالصبر آملين أن تعود الأمور إلى مجراها بعد انتهاء فترة ترامب كما حدث من قبل، وسواء حدث ذلك أم استمرت توجهات ترامب عقب رحيله عن البيت الأبيض فإن التحالف الغربي سيستمر فى المستقبل المنظور مع صعوبات وشد جذب يدعمها صعود القوى اليمينية الشعبوية فى فرنسا وألمانيا وزيادة تأثيرها وامكانية وصولها للسلطة وتشكيلها الحكومات فى المستقبل.

3. التداعيات على الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين:

أدت الأزمة الأوكرانية وتطوراتها إلى طفرات ملحوظة فى الشراكة بين موسكو وبكين التى اصبحت "بلا حدود" كما أعلن البلدان فى فبراير 2022، ووصلت فعلياً مستوى التحالف الاستراتيجى. وكانت روسيا قبلة الرئيس شى جين بينج الأولى فى مستهل فترة ولايته الثالثة، وكذلك كانت الصين عقب إعادة انتخاب الرئيس بوتين، وكشفت قمة بكين فى مايو 2024 عن عمق التعاون الاستراتيجى بين البلدين وما ينتظرها من تقدم فى المستقبل. فى هذا السياق

وبالنظر لشبكة المصالح العضوية التى تربط البلدين، فإن الإنفراج فى العلاقات الأمريكية الروسية لن يؤثر على التحالف الروسى الصينى، والشراكة بين البلدين التى أصبحت "صلبة كالصخر" على حد تعبير وزير الخارجية الصينى، ومن المنتظر أن تدعم موسكو بكين سياسيا واقتصادياً كما دعمتها الأخيرة فى مواجهتها مع واشنطن ولا يعنى هذا الإنخراط فى مواجهة عسكرية لصالح بكين، وإن ظل التعاون العسكرى التقنى أحد محاور هذا الدعم المحتمل.

4. التداعيات الإقليمية فى ضوء التفاهمات المحتملة بين واشنطن وموسكو:

يعد الملف الإيرانى هو أبرز الملفات محل البحث بين واشنطن وموسكو، فقد كانت المفاوضات الأمريكية الإيرانية محل بحث بين الرئيسين الأمريكى والروسى خلال المكالمات الهاتفية بينهما، وعولت واشنطن على قدرة موسكو فى تليين الموقف الإيرانى واقناعها بقبول المفاوضات. ومع بدء المفاوضات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة فى مسقط حول البرنامج النووى سيكون لموسكو دور رئيسى فى هذا الخصوص، ومن المعروف أن روسيا كانت هى مهندس الاتفاق النووى لعام 2015، وستحاول موسكو الدفع بصيغة تحفظ لطهران حقها فى تطوير قدرات نووية سلمية مع طمأنة واشنطن على سلمية البرنامج وما يتعلق بنسب التخصيب والضمانات فى هذا الشأن.

إن محاولات إذابة الجليد الذى تراكم على العلاقات الأمريكية الروسية على مدى السنوات الأربع الماضية وإعادة الدفء لها ليس بالأمر اليسير وتطلب جهداً ووقتاً، كما إنها محفوفة بالعديد من الإشكاليات التى يصعب تجاوزها، إلا إن إرادة ترامب ستساعد كثيراً على تخفيف التوتر وصياغة بعض التفاهمات التى ستنعكس ايجابياً على عدد من الملفات الإقليمية وفى مقدمتها أوكرانيا، دون المساس بالتحالفات الهيكلية فى النظام الدولى على الأقل فى المستقبل المنظور.